## II- BÖLÜM

### A- RİSÂLENİN TAHKİKİ

**بسم الله الرحمن الرحيم**

الحمد لله الملكِ الواحدِ الموجودِ المنّانِ، القديمِ الباقى المخالفِ للحوادث القايمِ[107] بنفسه قبل و بعد كل زمان، القادرِ المريدِ العليمِ الحي السميعِ البصيرِ المتكلمِ ازلا و ابدا وفى كل وقت و أوان، بلا صوت و لا حرف و لا شفة و لا لسان، الجايزِ[108] فى حقه فعلُ كل ممكن و تركُه فهما بالنسبة اليه سيئان [109]، المستحيلِ فى حقه تعالى اضدادُ صفاته المعظمة فهو المنزه عن النقائِص سبحانه و تعالى العظيم الشان. و الصلاةُ[110] و السلام الاتّمان الاكملان على حضرة رسوله محمد المصطفى سيد ولد عدنان، الصادقِ الامينِ الذي بلغ جميعُ ما ارسل به الى الملا يكة[111] و الانس و الجان[112]، المستحيل فى حقه[113] شيء من الكذب و الكتمان، الجائز فى حقه ما هو من لاعراض البشرية التى هي لزيادة رفعة قدره و الشان، و على جميعِ آله و صحبه و التابعين له باحسان، و على الأيمة المجتهدين و العلماء العاملين مادام فى الدارين كل زمان، و عاينا معهم برحمتك يا ارحم الراحمين يا الله يا رحمان.

---

[107] خ : القائم

[108] خ: الجائز

[109] خ: سيان

[110] خ: الصلوة

[111] خ: الملائكه

[112] خ: الجبان

[113] خ: + تعالى

و بعد فيقول العبد الفقير الداعى الى مولاه الكريم المتعالي **عبد القادر ابن المرحوم الواصل الى رحمة ربه الغفور الحسيب النسيب السيد محمد درويش افندي الحسينى الحسنى نسبا الحمزاوي** شهرة[114] غفر الله ذنوبه[115] و امدني الله و المسلمين بامداده و امداد جده محمد نبي الله و صفيه.

هذه رسالة عملتها فى تحقيق ارادة العبد الجزئية على مذهب السادة الحنفية. و سميتها *الرسالة الحمزاوية فى تحقيق الفرق بين كسب[116] الاشعرية و الماتريدية*. و من الله تعالى استمد التوفيق و الاعانة

---

[114] **السيد عبد القادر بن السيد درويش بن السيد محمد بن السيد حسين بن السيد يحيى الشهير بابن حمزة الدمشقي الحنفي الحسيني،** أحد أعيان دمشق الشام وأوحد علمائها الأعلام، كان نبيهاً ذكياً وفقيهاً زاهداً تقياً، عالماً عاملاً ماجداً فاضلاً. ولد بدمشق سنة خمس وثلاثين ومائتين وألف، ونشأ بها في الانكباب على التحصيل والطلب، والتضلع في علوم الشريعة والأدب، وحضر دروس الشيوخ الأعلام والسادة الفضلاء الكرام، كالشيخ سعيد الحلبي والشيخ عبد الرحمن الكزبري والشيخ حامد العطار والشيخ محمد أكرم الأغواني. وله مؤلفات كثيرة، منها رسالته في التوحيد المسماة بالرسالة الحمزاوية بالتوفيق بين الماتريدية والأشعرية، ورسالته في فضل آل البيت، ورسالة في الرد على من قال أن قراءة الفاتحة خلف الإمام أحوط. وقد ولي أمانة الفتوى أيام حسين أفندي المرادي مفتي دمشق الشام. مات رحمه الله تعالى بدمشق سنة تسع وسبعين ومائتين وألف، عاشر شهر رمضان المبارك ودفن في مرج الدحداح. انظر: ، *حلية البشر في تاريخ القرن الثالث* عشر لعبد الرزاق الميداني ، دار صادر، بيروت 1993، ص 920.

[115] خ: + و ملا من زلال العفو ذنوبه

[116] الكسب: عند المتكلمين عبارة عن تعلّق قدرة العبد و ارادته بالفعل المقدور. قالوا افعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وحدها و ليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله سبحانه اجرى العادة بانه يوجد في العبد قدرة و اختيارا، فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا لهما، فيكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى ابداعا و احداثا و مكسوبا للعبد. و المراد بكسبه اياه مقارنته بقدرته و ارادته من غير ان يكون هناك منه تأثير او مدخل في وجوده سوى كونه محلا له. و بالجملة فصرف العبد قدرته و ارادته نحو الفعل كسب و ايجاد الله الفعل عقيب ذلك خلق. و معنى صرف القدرة جعلها متعلقة بالفعل و ذلك الصرف يحصل بسبب تعلّق الارادة بالفعل لا بمعنى انه سبب مؤثر في حصول ذلك الصرف، اذ لا مؤثر الا الله تعالى، بل بمعنى ان تعلّق الارادة يصير سببا عاديا لانْ يخلق الله تعالى في العبد قدرة متعلقة بالفعل بحيث لو كانت مستقلة في التأثير لوجد الفعل، فالفعل الواحد مقدور لله تعالى بجهة الايجاد و للعبد بجهة الكسب. و المقدور الواحد يجوز دخوله تحت قدرتين بجهتين مختلفتين. و لهم في الفرق بين الكسب و الخلق عبارات مثل قولهم ان الكسب واقع بالة والخلق لا بالة، و الكسب مقدور وقع في محلّ قدرته و الخلق لا في محلّ قدرته. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، II، ص 1362.

على هذه الابانة. و جعلتها خدمة لهذا الدين[117] المتين، و الحق المبين، و شريعة[118] المصطفى[119] سيد المرسلين، صلى الله[120] عليه و سلم فى كل وقت و حين. امين.

و تحفةً لحضرة تاج السلاطين، غرةِ جبين العادلين، سلطانِ الاسلام و المسلمين، حامي حمى الملة و الدين، مؤيدِ شريعة سيد[121] المرسلين، ناشرِ لواء العدل رؤوس العالمين، محيي سيرة الخلفاء الراشدين، مظهرِ الرحمة على الخلق اجمعين، ذي السيرة التى انامت الرعية فى مهاد الامان[122]، و السريرة التى تكفلت اياديها بكف غوادي الزمان، و العدل الذي سوّي به[123] بين شريف الخليقة و مشروفها، و الاحسان الذي سير السكنات تجري لذوي الحاجات على حروفها، احق من ملك سرير الخلافة بالاستحقاق، و اجدر من ولي الامانة العظمى فى جميع الافاق، الرافع للأعلام و الرايات الدينية، القاطع لمعاندي الشريعة النبوية، صاحب

النصر و التمكين، و العز[124] المكين، حامى ثغور الموحدين، القايم[125] بنصرة الدين، و الحق المبين. ظلّ الله الظليل فى العالم خليفة حضرة النبي المصطفى صلى الله عليه و سلم فى بنى ادم، من بسط على البرية

---

[117] خ: + المحمدى

[118] خ: + جدى ابى الزهراء

[119] خ: – المصطفى

[120] خ: + تعالى

[121] خ: + الاولين و الاخرين

[122] خ: الافام

[123] خ: + فى الحق

[124] خ: + و السعد

بساط اليمن الأمان، و افاض على الامة سجال العدل و الاحسان، و اورد على[126] الخلق من الفضل شرابا سائغا[127]، و اسبل عليهم من المكارم رداً سابغا[128]. حضرة مولانا السلطان الاعظم، و الخاقان الأفخم، و الخنكار الاكرم، مولى ملوك العرب و العجم، سلطان البرين و البحرين، و خادم الحرمين الشريفين، المؤيد بنصر الله المديد فى كل ان، المحفوظ بوقاية الله العزيز الرشيد فى كل زمان و مكان، المحفوف بعين عناية الله المبدي[129] المعيد المنان، حضرة مولانا[130] السلطان ابن[131] السلطان، السلطان الغازي **عبد المجيد خان**[132]، متعنا الله و جميع المسلمون بطول[133] حياته[134] ما تعاقب الملوان، و تفضل علينا و على سائر الامة ببقاء دولته العلية ما تكرر الجديدان، و بلغ جنابه الاعظم من كل خير جميع مقاصده فى كل آن، و

---

[125] خ: القايم

[126] خ: – على ؛ + جميع

[127] خ: سايبغا

[128] خ: سائغا

[129] خ: المبدئ

[130] خ: مولينا

[131] خ: بن

[132] هو سلطان لدولة آل عثمان. والده: محمود الثانى، والدته: بزمى عالم سلطان، تاريخ الميلاد: 25 نيسان 1823–13 شعبان 1238 يوم الجمعة، التاريخ عند المجلس: 1 تموز 1839=18 ربيع الاجر 1255 يوم الاثنين، العمر عندما اعتلى المجلس: 16 سنة 2 اشهر 7 ايام–17 سنوات، تاريخ الوفاة: 25 هزيران 1861–16 ذى الحج 1277 يوم الثلاثاء، العمر عند الوفاة: 38 سنة 2 اشهر–39 سنوات، طول عهده: 21 سنة 6 شهرا. انظر: *سلسلة السلاطين العثمانيين ( (Osmanlı Padişahları Serisi )* لظهورى دنشمان *( Zuhuri Danışman )*، *( Zuhuri Danışman Yayınevi)* مكتبة ظهورى دنشمان، اسطنبول 1968، III، ص 1122 ؛ محمد ثريا، *سجل عثماني ياخود تذكره مشاهير عثمانيه*، مكتبة سبيل، I، ص 52.

[133] خ: – بطول

[134] خ: بحياته

قطع بسيف عدله الشريف كل جبار عنيد فى كل زمان و مكان و اينما كان، خلّد الله تعالى ملكه، و جعل الدنيا بأسرها[135] ملك، و ابدّ بالعدل و التوفيق عزه و سلطنته الى انتهاء الزمان و نهاية الدوران، بحرمة القرأن، و البيت الحرام، و سيد الاكوان. امين[136] يا رحمان. و هو حسبي و نعم الوكيل، و الله يقول الحق و هو يهدي السبيل.

**[ مطلب المذهب الاول: مذهب المعتزلة ]**

اعلم ارشدنى الله و ايّاك انّ اهل القبلة اختلفوا في افعالِ العبادِ الأختياريّةِ على اقوال و مذاهبَ كثيرة. منهم المعتزلة[137]، و هم اوّل فرقةٍ اسّسوا قواعد الخلاف فيما بينهم و بين اهل السنة. و سبب تسميتهم بذلك

---

[135] خ: – بأسرها ؛ + كلها

[136] خ: + يا رحيم

[137] هي فرقة من كبار الفرق الإسلامية و هم أصحاب **واصل بن عطاء الغزالي**، اعتزل عن مجلس **الحسن البصري** وذلك أنّه دخل على الحسن رجل فقال يا إمام الدين: ظهر في زماننا جماعة يكفّرون صاحب الكبيرة يعني الخوارج، و جماعة أخرى يرجون الكبائر و يقولون لا يضرّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، فكيف تحكم لنا أن نعتقد ذلك؟ فتفكّر الحسن وقبل أن يجيب، قال واصل: أنا لا أقول إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا، فأثبت المنزلة بين المنزلتين، و قال: إذا مات مرتكب الكبيرة بلا توبة خلّد في النار، إذ ليس في الآخرة إلّا فريقان: فريق في الجنّة و فريق في السعير، لكن يخفّف عليه و يكون دركته فوق دركات الكفّار. فقال الحسن: قد اعتزل عنّا واصل، فلذلك سمّي هو و أصحابه معتزلة، و يلقّبون أيضا بالقدرية لإسنادهم أفعال العباد إلى قدرتهم وإنكارهم القدر فيها. و المعتزلة لقبوا أنفسهم بأصحاب العدل و التوحيد لأنّهم قالوا يجب على الله ما هو الأصلح لعباده، و يجب أيضا ثواب المطيع فهو لا يخلّ بما هو واجب عليه أصلا، و جعلوا هذا عدلا. و قالوا أيضا بنفي الصفات الحقيقية القديمة القائمة بذاته احترازا عن إثبات قدماء متعدّدة و جعلوا هذا توحيدا و قالوا جميعا بأنّ القدم أخصّ وصف الله تعالى، و بنفي الصفات الزائدة على الذات، و بأنّ كلامه مخلوق محدث مركّب من الحروف و الأصوات، و بأنّه لا يرى في الآخرة، و بأنّ الحسن والقبح عقليان، و بأنّه يجب عليه تعالى رعاية الحكمة و المصلحة في أفعاله و ثواب المطيع و عقاب العاصي. ثم إنّهم بعد اتفاقهم على هذه الأمور افترقوا عشرين فرقة يكفّر بعضهم بعضا: الواصلية و العمروية و الهذيلية و النّظّاميّة و الإسكافية و الجعفرية و البشرية و المزدارية و الهشامية و الصّالحية و الحابطية و الحدبية و المعمّرية و الثّمامية و الخيّاطية و الجاحظية و الكعبية و الجبّائية و البهشمية و الأسوارية. انظر: *موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، II، ص 1574.

هو انّ رئيسهم **واصل ابن**[138] **عطاء**[139] اعتزل عن مجلس **الحسن البصري**[140] يقرّر انّ مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن و لا كافر و يثبت المنزلة بين المنزلتين[141]. فقال الحسن قد اعتزل عنا فسمّوا المعتزلة، و هم سموا انفسهم اصحاب العدل[142] و التوحيد[143].

فأن هذه الطايفة[144] يعتقدون بأن العبد خالق لأفعال نفسه.

**[ السؤال ]** فبناء على معتقدهم ذلك هل يلزمهم الكفر؟

---

[138] خ: بن

[139] **عطا ؛ هو واصل بن عطاء الغزّال، أبو حذيفة**، من موالي بني ضبة أو بني مخزوم (131) : رئيس المعتزلة و من أئمة البلغاء و المتكلمين. سمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة درس الحسن البصري. و منهم طائفة تنسب إليه، تسمى " الواصلية ". ولد بالمدينة، و نشأ بالبصرة . و لم يكن غزّالا، و إنما لقب به لتردّده على سوق لغزالين بالبصرة. له تصانيف، منها *أصناف المرجئة* و *المنزلة بين المنزلتين* و *معاني القرآن* و *طبقات أهل العلم والجهل* و *السبيل إلى معرفة الحق* و *التوبة* . انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت2002، VIII، ص 208.

[140] **البصرى ؛ هو الحسن بن يسار البصري، أبو سعيد** (110) : تابعي، كان إمام أهل البصرة، و حبر الأمة في زمنه. و هو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك. ولد بالمدينة، و شبَّ في كنف علي بن أبي طالب، و استكتبه الربيع ابن زياد والي خراسان في عهد معاوية، و سكن البصرة. و عظمت هيبته في القلوب فكان يدخل على الولاة فيأمرهم و ينهاهم، لا يخاف في الحق لومة. و كان ابوه من اهل ميسان، مولى لبعض الأنصار. قال **الغزالي:** كان الحسن البصري أشبه الناس كلاما بكلام الأنبياء، و أقربهم هديا من الصحابة. و كان غاية في الفصاحة، تتصبب الحمكة من فيه. و له مع الحجاج ابن يوسف مواقف، و قد سلم من أذاه. و لما ولي عمر بن عبد العزيز الخلافة كتب إليه: إني قد ابتليت بهذا الأمر فانظر لي أعوانا يعينونني عليه. فأجابه الحسن: أما أبناء الدنيا فلا تريدهم، و أما أبناء الآخرة فلا يريدونك، فاستعن باللّه. أخباره كثيرة، و له كلمات سائرة و كتاب في *فضائل مكة* بالأزهرية. توفي بالبصرة. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، II، ص 226.

[141] من اصول الخمسة المعتزلية، قال واصل: انا لا نقول إنّ صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ولا كافر مطلقا، فأثبتنا المنزلة بين المنزلتين، وقال: إذا مات مرتكب الكبيرة بلا توبة خلّد في النار، إذ ليس في الآخرة إلّا فريقان: فريق في الجنّة وفريق في السعير، لكن يخفّف عليه ويكون دركته فوق دركات الكفّار. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، II، ص 1574.

[142] خ: – العدل ؛ + الراى

[143] خ: – التوحيد ؛ + الاعتدال

[144] خ: الطائفة

لأن الله تعالى مستقل بخلق[145] العباد و افعالها.

**[ الجواب ]** فنقول لا يلزمهم ذلك لأن الكفرَ اثبات الشريك فى الالوهية بمعنى وجوب الوجود كما للمجوس[146] او بمعنى استحقاق العبادة كما لعبدة الاوثان. و المعتزلة لا يثبتون ذلك بل لا يجعلون خالقية العبد كخالقية الله تعالى[147] لافتقاره فى العبد الى الاسباب و الآلات التى هي بخلق الله تعالى.

**[ الاعتراض ]** ثم استدلال هذه الطائفة على اعتقادهم ذلك هو انه لولا استقلال العبد بخالقية افعال نفسه لبطل تكليفه بالأوامر و النواهي، لأن العبد اذا لم يكن مستقلا بايجاد فعله لم يصح ان يقال له افعل كذا او لا تفعل كذا، و ايضا لبطل التاديب الذي ورد فى الشرع. اذ لا معنى لتأديب من لا يستقل بايجاد فعله. و ايضا يرتفع المدح و الذم عن العبد لأن الفعل غير مستند اليه حينئذ حتى يمدح به او يذم، و ايضا لم يبق للبعثة فائدة لأن[148] العباد ليسوا موجدين لافعالهم فمن اين لهم[149] استحقاق الثواب و العقاب عليها لأنها مخلوقة لله تعالى.

---

[145] خ: + جميع

[146] المجوس بالفتح وتخفيف الجيم فرقة من الكفرة يعبدون الشمس و القمر و فارسية كبر و هو جمع المجوسي كذا في كنز اللغات. و في الإنسان الكامل هم فرقة يعبدون النار. و في شرح المواقف هم فرقة من الثّنوية يقولون إنّ فاعل الخير يزدان و فاعل الشر أهرمن. و في جامع الرموز في فصل نكاح القن: المجوس معرب ميخ گوش (مير كنوش) صغير الأذنين، وضع دينا و دعا إليه كما في القاموس، لكن في الملل والنحل إنّهم طائفة كان لهم كتاب فبدّلوه في الأصل رجل فأصبحوا و قد أسري بذلك الكتاب إلى السماء، فهم ليسوا من أهل الكتاب انتهى. و في شرح المواقف أيضا إنّهم من أهل الكتاب و قد مرّ في لفظ الكفر. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، II، ص 1479.

[147] خ: – تعالى

[148] خ: لان

[149] خ: – لهم

**[ الجواب ]** و الجواب ان هذه الملازمات ممنوعة لأن المدح و الذم باعتبار المحلية عند الامام الاشعري[150] و باعتبار الكسب و الاختيار عند الامام[151] الماتريدي[152] على ما سياتى تحقيقه ان شاء الله تعالى لا باعتبار الفاعلية حتى يشترط فيها الاستقلال بالفعل.

و اما الثواب و العقاب فهو كسائر العاديات المتوقفة على اسبابها بطريق جري العادة له تعالى[153] من غير لزوم عقلى.

و اما التكليف و التأديب و البعثة و الدعوة فانها قد تكون دواعي للعبد الى الفعل و اختياره فيخلق الله تعالى الفعل عقيبها[154] عادة. و باعتبار ذلك الاختيار المرتّب على الدواعي يصير الفعلُ طاعةً اذا وافق

---

[150] **الاشعرى ؛ علي بن إسماعيل بن إسحاق، أبو الحسن** (324) : مؤسس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة. و تلقى مذهب المعتزلة و تقدم فيهم ثم رجع و جاهر بخلافهم. و توفي ببغداد. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها *إمامة الصدّيق* و *الرد على المجسمة* و *مقالات الإسلاميين* جزان، و *الإبانة عن أصول الديانة* و رسالة في الإيمان و مقالات الملحدين و الرد على ابن الراونديّ و خلق الأعمال و الأسماء والأحكام و *استحسان الخوض في الكلام* رسالة. و *اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع* يعرف *باللمع الصغير*.انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، IV، ص 263.

[151] خ: – الامام

[152] **الماتريدى ؛ محمد بن محمد بن محمود، أبو منصور الماتريدي** (333) : من أئمة علماء الكلام. نسبته إلى ما تريد محلة بسمرقند من كتبه *التوحيد* و *أوهام المعتزلة* و *الرد على القرامطة* و *مآخذ الشرائع في أصول الفقه*، وكتاب *الجدل* و *تأويلات القرآن* و *تأويلات أهل السنة* الأول منه، و *شرح الفقه الأكبر المنسوب للإمام أبي حنيفة* . مات بسمرقند. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، VII، ص 19.

[153] خ: – له تعالى

[154] خ: عقيبها الفعل

ما دعى[155] الشرع اليه و معصيةً اذا خالفه و يصير علامةَ الثواب و العقابِ لا سببا موجبا للأستحقاق على ان ما ذكرته هذه الطايفة[156].

و ان لزم بناء على قولهم لولا استقلال العبد بما ذكر للزم ما قيل من الملازمات فهو لازم لهم ايضا لأن ما علم الله تعالى عدمه من افعال العبد فهو يمتنع صدوره، و الا جاز انقلاب العلم جهلا و انه محال. و ما علم الله وجوده من العبد فهو واجب الصدور، و الا جاز الانقلاب المتقدم. و لا مخرج عنهما لفعل العبد. و انه يبطل الاختيار اذ لا قدرة على الواجب و لا على الممتنع فيبطل التكليف و اخواته. فما لزمنا على زعمهم الفاسد فهو لازم لهم لزوما بينا فى مسئلة علم الله[157] بالاشياء.

**[ مطلب المذهب الثاني: مذهب الجبرية ]**

واما مذهب الجبرية[158] فأن اعتقادهم ان العبد مجبور على جميع ما يفعله لا اختيار له فى شيء منها مطلقا. و انما هو آلة للفعل كالسكين للقطع و الباب للغلق بل هو كمخيط معلق بالهوي[159] تميله الرياح

---

155 خ: دعا

156 خ: الطائفة

157 خ: + تعالى

158 الجبرية: هو من الجبر، و هو إسناد فعل العبد إلى الله تعالى، و الجبرية: اثنان: متوسطة، تثبت للعبد كسبًا في الفعل كالأشعرية و خالصة لا تثبت، كالجهمية. انظر: *كتاب التعريفات* للسيد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، 1985، بيروت ، ص 77 ؛ هي فرقة من كبار الفرق الإسلامية كالجهمية و هم أصحاب **جهم بن صفوان الترمذي**، قالوا لا قدرة للعبد أصلا لا مؤثّرة و لا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات فيما يوجد منها. و الله لا يعلم الشيء و علمه حادث لا في محل، و لا يتصف الله بما يوصف به غيره كالعلم و الحياة إذ يلزم منه التشبه. و الجنة و النار تفنيان بعد دخول أهلها فيها حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى. و وافقوا المعتزلة في نفي الرؤية و خلق الكلام و إيجاب المعرفة بالعقل قبل ورود الشرع، فهؤلاء جبرية خالصة. و أمّا أهل

يمينا و شمالا من غير[160] قدرة على مخالفتها. فعندهم العباد و افعالهم بمنزلة الجمادات لا قدرة لهم على ايجاد شيء و لا على تناول شيء و لا اكتساب و لا اختيار.

و هذا بعينه مذهب الجهمية[161]. و بطلان هذا المذهب بيّن. فأن الضرورة قاضية باختياره فى بعض افعاله كحركة مدّ[162] اليد للتناول، و جبره فى بعضها كالارتعاش.

و يلزمهم حسب اعتقادهم هذا عدم التكليف للعبد بأمر من الأمور. فلا يصح لغة و لا شرعا طلبه بفعل و لا نهيه عنه و لا مدحه به و لا ذمه و لا توبيخه عليه و لا التعجب من كفره نحو كيف تكفرون بالله. و كل ذلك باطل باجماع المسلمين.

لايقال الجبر لازم الجميع حيث لم يوجد شيء الا بخلق الله تعالى.

لأنا نقول الجبر الذي هو سلب الخالقية عن العبد و اثباتها الى الله تعالى متوجه على الجميع اي[163] جميع الفرق، ولا يضرنا ذلك بل هو محض الايمان لأن ما تعلقت ارادة[164] الله تعالى بايجاده لا بد منه. و اما

---

السنة و الجماعة و كذا النّجّارية و الضّرارية فجبرية متوسّطة، أي غير خالصة، بل متوسطة بين الجبر و التفويض لأنهم يثبتون للعبد كسبا بلا تأثير فيه. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، ا، ص 551.

[159] خ: بالهوا

[160] خ: + تعلق

[161] هم أصحاب **جهم بن صفوان**، قالوا: لا قدرة للعبد أصلًا، لا مؤثرة، و لا كاسبة، بل هو بمنزلة الجمادات، و الجنة و النار تفنيان بعد دخول أهلهما حتى لا يبقى موجود سوى الله تعالى. انظر: *كتاب التعريفات* لالسيد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت 1985، ص 84.

[162] خ: – مدّ

[163] خ: – الجميع اي

الجبر الممنوع الحسّي و هو ما يكون واقعا من العبد فانه واقع بخلق الله تعالى مع ما للعبد فيه من الاختيار الذي سنحققه ان شاء الله تعالى فلا جبر حينئذ.

## [ مطلب المذهب الثالث: مذهب الاشاعرة ]

و اما حقيقة مذهب الاستاذ **ابى الحسن الاشعري** الذي هو رئيس طايفة[165] السادة الشافعية فى حكم[166] افعال العباد الاختيارية.

فقد ذكر العلامة **السيد الشريف الجرجانى**[167] فى *شرحه* [على] *مواقف*[168] **القاضى عضد الدين الايجى**[169] ما نصه:

---

[164] خ: – ارادة ؛ + قدرة

[165] خ: الطائفة

[166] خ: – حكم

[167] هو **علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني** (816) : متكلم. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو (قرب استراباد) ودرس في شيراز. و لما دخلها تيمور سنة 789ه فرَّ الجرجاني الى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام الى أن توفي. له نحو خمسين مصنفا، منها *التعريفات* و *شرح مواقف الإيجي* و *شرح كتاب الجغميني* في الهيئة، و *مقاليد العلوم* و *تحقيق الكليات* و *شرح السراجية* في الفرائض، و *الكبرى والصغرى في المنطق* و *الحواشي على المطول للتفتازاني* و *مراتب الموجودات* رسالة، و *رسالة في تقسيم العلوم*. و *رسالة في فن أصول الحديث* و *شرح التذكرة للطوسي* في الهيئة، و *شرح الملخص* هيئة، و *حاشية على الكشاف* الى آية " أن الله لا يستحيي " في القرويين. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، ٧، ص 7.

[168] *المواقف*: كتاب مفيد في علم الكلام. للعلامة **عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي القاضي** المتوفى: سنة 756. ألفه لغياث الدين، وزير خدابنده. و هو كتاب جليل القدر رفيع الشأن. اعتنى به الفضلاء فشرحه **السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني** المتوفى سنة 816، ستة عشرة وثمانمائة. و هو ادون شروحه. فرغ منه في اوائل شوال، 807، سبع وثمانمائة بسمرقند، كذا نقل من خطه. كتاب شرح المواقف: و كانت مملوءة بابكار

*" اعلم ان افعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله تعالى وحدها، و ليس لقدرتهم فيها تاثير بل الله سبحانه اجري عادته ان يوجد فى العبد قدرة و اختيارا. فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا لهما فيكون فعل العبد مخلوقا لله تعالى ابداعا و احداثا و مكثوبا[170] للعبد. و المراد بكسبه اياه مقارنته لقدرته و ارادته من غير ان يكون هناك منه تاثير او مدخل فى وجوده سوي كونه محلا له. و هذا بعينه مذهب[171] ابى الحسن الاشعري. "*[172]

---

افكاره. فجزأه، و فرقه بين طلبته. فكتبوا النسخة كلها في ليلة واحدة. ثم أرسلها له غدا. انظر: *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة او الحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1941، II، ص 1893.

[169] هو **عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عَضُد الدين الإيجي** (756) : عالم بالاصول والمعاني والعربية. من اهل إيج (بفارس) ولي القضاء، و انجب تلاميذ عظاما. و جرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجونا. من تصانيفه *المواقف في علم الكلام*، و *العقائد العضدية* و *الرسالة العضدية* في علم الوضع، و *جواهر الكلام* مختصر المواقف، و *شرح مختصر ابن الحاجب* في اصول الفقه، و *الفوائد الغياثية* في المعاني والبيان، و *اشرف التواريخ* و *المدخل في علم المعاني والبيان والبديع*. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، III، ص 295.

[170] خ: مكسوبا

[171] خ: + الاستاذ

[172] قال **الجرجاني**: ( المقصد الأول في أن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله سبحانه و تعالى وحدها و ليس لقدرتهم تأثير فيها بل الله سبحانه أجرى عادته بأن يوجد في العبد قدرة و اختيارا. فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارنا لهما فيكون فعل العبد مخلوقا لله إبداعا و إحداثا و مكسوبا للعبد. و المراد بكسبه إياه مقارنته لقدرته و إرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلا له. و هذا مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري. ) *شرح المواقف*، دار الكتب العلمية، بيروت 1998، VIII، ص 163.

و ذكر **حجة الاسلام الامام الغزالي**[173] قدس سره فى *الاقتصاد*[174]*:*

*" بأن تسمية مقارنة القدرة و الارادة الحادثتين كسبا وضع اصطلاحي. لمّا وجدوا اطلاق الكسب فى القران على اعمال العباد اصطلحوا عليه تيمنا بكتاب الله تعالى. "*[175]

و قال **البيضاوي**[176] فى *الطوالع*[177] عن ابى الحسن الاشعري:

---

[173] **الغزالى ؛ هو محمد بن محمد بن محمد الغَزّالي الطوسي، أبو حامد، حجة الإسلام** (505) : متكلم، متصوف، له نحو مئتى مصنف. مولده ووفاته في الطابران (قصبة طوس، بخراسان) رحل الى نيسابور ثم إلى بغداد فالحجاز فبلاد الشام فمصر، وعاد الى بلدته. نسبته إلى صناعة الغزل عند من يقوله بتشديد الزاي او الى غَزَالة (من قرى طوس) لمن قال بالتخفيف. من كتبه *إحياء علوم الدين* اربع مجلدات، و *تهافت الفلاسفة* و الاقتصاد في الاعتقاد و محك النظر و *معارج القدس في احوال النفس* و *الفرق بين الصالح وغير الصالح* و *مقاصد الفلاسفة* و *المضنون به على غير أهله* وفي نسبته إليه كلام، و *الوقف والابتداء* في التفسير، و *البسيط* في الفقه، و *المعارف العقلية* و *المنقذ من الضلال* و *بداية الهداية* و *جواهر القرآن* و *فضائح الباطنية* قسم منه، و يعرف بالمستظهري، و بفضائح المعتزلة. و *التبر المسبوك في نصيحة الملوك* كتبه بالفارسية، وترجم إلى العربية، و *الولدية* رسالة اكثر فيها من قوله: ايها الولد، و *منهاج العابدين* قيل: هو آخر تآليفه، و *إلجام العوام عن علم الكلام* و *الطير* رسالة، و *الدرة الفاخرة في كشف علوم الآخر* و *شفاء العليل* في اصول الفقه، و *المستصفى من علم الاصول* مجلدان، و *المنخول من علم الاصول* و *الوجيز* في فروع الشافعية، و *ياقوت التأويل في تفسير التنزيل* كبير، قيل: في نحو اربعين مجلدا، و *اسرار الحج* و *الاملاء عن اشكالات الإحياء* و *فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة* و *عقيدة اهل السنة* و *ميزان العمل* و *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى* و له كتب بالفارسية. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، VII، ص 22.

[174] *الاقتصاد في الاعتقاد* كتاب في علم الكلام **للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي**. المتوفى سنة خمس وخمسمائة. انظر: *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة او الحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1941، I، ص 135.

[175] قال **الغزالي:** ( وحاصله أن القادر الواسع القدرة هو قادر على الاختراع للقدرة والمقدور معاً، ولما كان اسم الخالق والمخترع مطلقاً على من أوجد الشيء بقدرته وكانت القدرة والمقدور جميعاً بقدرة الله تعالى، سمي خالقاً ومخترعاً. ولم يكن المقدور مخترعاً بقدرة العبد وإن كان معه فلم يسم خالقاً ولا مخترعاً ووجب أن يطلب لهذا النمط من النسبة اسم آخر مخالف فطلب له اسم الكسب تيمناً بكتاب الله تعالى، فإنه وجد إطلاق ذلك على أعمال العباد في القرآن وأما اسم الفعل فتردد في إطلاقه ولا مشاحة في الأسامي بعد فهم المعاني.) *الاقتصاد في الاعتقاد*، دار الكتب العلمية، بيروت 2004، ص 57.

[176] **البيضاوى ؛** هو **عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، ابو سعيد، او ابو الخير، ناصر الدين البيضاوي** (685) : قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس – قرب شيراز) و ولي قضاء شيراز مدة. و صرف عن القضاء، فرحل الى تبريز فتوفي فيها. من تصانيفه: *انوار التنزيل وأسرار التأويل* يعرف بتفسير البيضاوي، و *طوالع الأنوار* في التوحيد، و منهاج الوصول إلى علم الأصول و لب اللباب في علم الإعراب و

*" ان افعال العباد واقعة بقدرة الله تعالى وحدها مخلوقة له و لا تاثير لقدرة العبد فى مقدوره اصلا بل القدرة و المقدور واقعان بقدرة الله تعالى وحدها. "*[178]

و نقل ايضا فى *المواقف* و *الطوالع*[179] ما نصه:

*" اعلم ان اصحابنا قالوا الافعال واقعة بقدرة الله تعالى و كسب العبد على معنى ان الله تعالى*[180] *اجري عادته بان العبد اذا صمّم العزم*[181] *على الطاعة يخلق فيه فعل الطاعة، و اذا صمّم العزم على المعصية يخلق فيه فعل المعصية. و على هذا يكون العبد كالموجد لفعله و ان لم يكن موجدا. و هذا القدر كاف فى بيان الأمر و النهي."*

---

نظام التواريخ كتبه باللغة الفارسية، و *رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها* و *الغاية القصوى في دراية الفتوى* في فقه الشافعية. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، IV، ص 110.

[177] *طوالع الأنوار*: مختصر في الكلام للقاضي عبد الله بن عمر **البيضاوي**. المتوفى سنة 685، خمس وثمانين وستمائة. اوله (الحمد لمن وجب وجوده ... الخ). و هو متن متين، اعتنى العلماء في شأنه. انظر: *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1941، II، ص 1116.

178 قال **البيضاوي**: ( قال الشيخ ان افعال العباد كلها واقعة بقدرة الله تعالى مخلوقة له. ) *طوالع الانوار من مطالع الانظار*، دار الجيل بيروت، المكتبة الازهرية للتراث القاهرة، ص 197.

[179] خ: + و المقاصد

[180] خ: – تعالى ؛ + سبحانه

[181] بالفتح والضم و سكون الزاء المعجمة هو جزم الارادة اي الميل بعد التردّد الحاصل من الدواعي المختلفة المنبعثة من الآراء العقلية و الشهوات و النغزات النفسانية، فإن لم يترجّح احد الطرفين حصل التحيّر، و ان ترجّح حصل العزم و هو من الكيفيات النفسانية. و قيل من لم يوطّن نفسه على المعصية و انّما مرّ ذلك بفكره من غير استقرار يسمّى هذا همّا، و يفرّق بينه و بين العزم بأنّ في العزم يوطّن نفسه على المعصية، و لذا يأثم بالعزم على المعصية. انظر: : *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، II، ص 1180.

و اعترض **البيضاوي** على هذا حيث قال:

*" و هذا مشكل لأن تصميم العزم ايضا فعل من الافعال مخلوق لله تعالى، و لا مدخل للعبد اصلا. و لصعوبة هذا المقام انكر السلف على المناظرين فى هذا المقام لأنه بحسب الغالب يؤدي المناظرة فيه الى رفع الامر و النهي و الشر[182] بالله تعالى. "[183]*

و قال فى *الطوالع* ما نصه[184]: قال اهل التحقيق فى هذا المقام لا جبر و لا تفويض و لكن امر بين امرين، فهذا هو الحق.[185]

و تحقيقه ان الله تعالى يوجد القدرة و الارادة فى العبد و يجعلهما بحيث لهما مدخل فى الفعل لا بأن يكون للقدرة و الارادة لذاتهما مدخل بل كونهما بحيث لهما مدخل فى الفعل بخلق الله تعالى اياهما على هذا الوجه، ثم يقع الفعل بهما. فان جميع المخلوقات بخلق الله تعالى بعضها بواسطة و اسباب و بعضها بلا واسطة لا بأن تكون الوسائط[186] و الأسباب لذاتهما اقتضت ان يكون لهما[187] مدخل فى وجود المسببات بل

---

[182] خ: الشرك

[183] قال **البيضاوي**: ( و اعلم ان اصحابنا لما وجدوا تفرقة بديهية بين ما يزاوله و بين ما نجده من الجمادات، و زادهم قائم البرهان عن اضافة الفعل الى اختيار العبد مطلقا جمعوا بينهما، و قالوا الافعال واقعة بقدرة الله تعالى يخلق الفعل فيه، و هو مشكل. و لصعوبة هذا المقام انكر السلف على المناظرين فيه. ) *طوالع الانوار من مطالع الانظار*، دار الجيل بيروت، المكتبة الازهرية للتراث القاهرة، ص 201.

[184] خ: و قال بعضهم فى محل اخر ما نصه

[185] ما وجدنا نحو هذه العبارة فى *طوالع الانوار من مطالع الانظار*

[186] خ: الوسايط

[187] خ: لها

بأن يخلق الله تعالى بحيث لهما مدخل فيكون الأفعال الاختيارية[188] المنسوبة الى العبد مخلوقة لله تعالى و مقدورة للعبد بقدرة خلقها الله تعالى فيه و جعلها بحيث لها مدخل فى الفعل.

و قد ذكر[189] **الامام السعد التفتازاني**[190] الدليل على اثبات هذا المذهب اعنى مذهب ابي الحسن الاشعري على ما نقله فى *التوضيح*[191] عن علماء هذا المذهب ما نصه حيث قال:

---

[188] يعرف بأنّه ترجيح الشيء و تخصيصه و تقديمه على غيره، و هو أخصّ من الإرادة. و عند المتكلّمين و الحكماء قد يطلق على الإرادة. و قد يطلق على القدرة و يقابله الإيجاب. و المشهور أنّ له معنيين الأول كون الفاعل بحيث إن شاء فعل وإن لم يشأ لم يفعل، فعدم الفعل لم تتعلق به المشيئة بل هو معلّل بعدم المشيئة. و الثاني صحة الفعل والترك. انظر: : *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، I، ص 119.

[189] خ: – ذكر ؛ + صرح

[190] خ: + فى ؛ **هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين** (793) : من ائمة العربية و البيان و المنطق و الكلام. ولد بتفتازان (من بلاد خراسان) و اقام بسرخس، و ابعده تيمورلنك الى سمرقند، فتوفي فيها، و دفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. من كتبه *تهذيب المنطق* و *المطول* في البلاغة، و *المختصر* اختصر به *شرح تلخيص المفتاح*، و *مقاصد الطالبين* في الكلام، و *شرح مقاصد الطالبين* و *النعم السوابغ* في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، و *ارشاد الهادي* نحو، و *شرح العقائد النسفية* و *حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب* في الاصول، و *التلويح الى كشف غوامض التنقيح* و *شرح التصريف العزي* في الصرف، و هو اول ما صنّف من الكتب، و *شرح الشمسية* منطق، و *حاشية الكشاف* لم تتم، و *شرح الاربعين النووية*. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، VII، 219.

[191] شرح *تنقيح الأصول* للفاضل العلامة **صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي**، البخاري، الحنفي. المتوفى سنة 747، سبع و أربعين وسبعمائة. و هو متن لطيف مشهور. أوله: (إليه يصعد الكلم الطيب ... الخ) . ذكر فيه أنه لما كان فحول العلماء، مكبين على مباحث كتاب **فخر الإسلام البزدوي** ، و وجد بعضهم طاعنين على ظواهر الفاظه، أراد تنقيحه، و حاول تبيين مراده، و تقسيمه على قواعد المعقول، موردا فيه زبدة *مباحث المحصول* و *اصول ابن الحاجب* مع تحقيقات بديعة، و تدقيقات غامضة منيعة، قلما توجد في الكتب، سالكا فيه مسلك الضبط، و الإيجاز. و لما سوده، سارع بعض أصحابه إلى انتساخه، و انتشر النسخ، ثم لما وقع فيه قليل من المحو والإثبات. صنف شرحا لطيفا ممزوجا. و كتب فيه عبارة المتن على النمط الذي تقرر. و لما تم مشتملا على تعريفات وترتيب أنيق لم يسبقه إلى مثله أحد. سماه *التوضيح في حل غوامض التنقيح*. أوله حامدا لله تعالى أولا وثانيا ... الخ. و لما كان هذا الشرح كالمتن. علقوا عليه شروحا وحواشي أعظمها وأولاها شرح العلامة **سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني**، الشافعي. المتوفى سنة 792، اثنتين وتسعين وسبعمائة. وهو شرح بالقول. أوله: (الحمد لله الذي أحكم بكتابه أصول الشريعة الغراء ... الخ) . ذكر أن *التنقيح* مع شرحه كتاب شامل لخلاصة كل مبسوط. فأراد الخوض في لجج فوائد. فجمع هذا الشرح الموسوم *بالتلويح في كشف حقائق التنقيح*. و فرغ عنه في سلخ ذي القعدة، في سنة 758، ثمان و خمسين و سبعمائة في بلدة من بلاد تركستان. و لما كان هذا الشرح غاية مطلوب كل طالب في هذا الفن اعتنى عليه الفضلاء بالدرس والتحشية. انظر: *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1941، I، ص 498.

*" ان الفاعل القبيح ان لم يتمكن من تركه ففعله اضطراري[192]، و ان تمكن فأن لم يتوقف على مرجح كان اتفاقيا[193]، و ان توقف يجب عنده لأنا فرضناه مرجحا تاما. و لئِلا[194] يترجح المرجوح و لا يكون المرجح باختياره لئِلا يتسلسل فيكون فعل العبد اضطراريا. و الاضطراري و الاتفاقي لا يوصفان بهما اي الحسن و القبح[195] اتفاقا.[196] واجاب عنه حيث قال "قلنا توقفه على مرجح لا يوجب كونه اضطراريا لأن لاختياره تاثيرا فى فعله ايضا. "[197]*

---

[192] هي عكس الافعال الاختيارية.

[193] والاتفاقية ما حكم فيها بوقوع الاتصال بين الطرفين أو بلا وقوعه لا لعلاقة، أي من غير وجود علاقة تقتضي ذلك، أو من غير اعتبارها. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، 1996، لبنان، ا، ص 1017 ؛ الاتفاقي الذي يصير علما لا بوضع واضع بل بكثرة الاستعمال مع الإضافة أو اللازم لشيء بعينه خارجا أو ذهنا، و لم تتناوله السببية. انظر: *كتاب التعريفات* لالسيد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت 1985، ص 157.

[194] خ: لئلا

[195] خ: – الحسن ؛ – و القبح ؛ الحسن بالضم و سكون السين يطلق في عرف العلماء على ثلاثة معان لا أزيد، و كذا ضد الحسن وهو القبح. الأول كون الشيء ملائما للطبع و ضده القبح، بمعنى كونه منافرا له. فما كان ملائما للطبع حسن كالحلو، و ما كان منافرا له قبيح كالمرّ، و ما ليس شيئا منهما فليس بحسن و لا قبيح كأفعال الله تعالى لتنزهه عن الغرض. و الثاني كون الشيء صفة كمال و ضدّه القبح، و هو كونه صفة نقصان. فما يكون صفة كمال كالعلم حسن، و ما يكون صفة نقصان كالجهل قبيح. و الثالث كون الشيء متعلّق المدح و ضده القبح بمعنى كونه متعلق الذمّ. فما تعلّق به المدح يسمّى حسنا، و ما تعلّق به الذم يسمّى قبيحا، و ما لا يتعلّق به شيء منهما فهو خارج عنهما، وهذا يشتمل أفعال الله تعالى أيضا. و لو أريد تخصيصه بأفعال العباد، قيل الحسن كون الشيء متعلّق المدح عاجلا و الثواب آجلا أي في الآخرة، و القبح كونه متعلّق الذمّ عاجلا والعقاب آجلا. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، ا، ص 666.

[196] قال **صدرالشريعة**: ( وَ لِأَنَّ فَاعِلَ الْقَبِيحِ إنْ لَمْ يَتَمَكَّنْ مِنْ تَرْكِهِ فَفِعْلُهُ اضْطِرَارِيٌّ، و إنْ تَمَكَّنَ فَإِنْ لَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى مُرَجِّحٍ كَانَ اتِّفَاقِيًّا، و إنْ تَوَقَّفَ يَجِبُ عِنْدَهُ؛ لِأَنَّا فَرَضْنَاهُ مُرَجِّحًا تَامًّا، و لِئَلَّا يَتَرَجَّحَ الْمَرْجُوحُ، و لَا يَكُونُ الْمُرَجِّحُ بِاخْتِيَارِهِ لِئَلَّا يَتَسَلْسَلَ فَيَكُونُ اضْطِرَارِيًّا، و الِاضْطِرَارِيُّ و الِاتِّفَاقِيُّ لَا يُوصَفَانِ بِهِمَا اتِّفَاقًا. ) *التوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ*، مكتبة صبيح مصر، ا، ص 334.

[197] قال **صدرالشريعة**: ( قُلْنَا تَوَقُّفُهُ عَلَى مُرَجِّحٍ لَا يُوجِبُ كَوْنَهُ اضْطِرَارِيًّا لِأَنَّ لِاخْتِيَارِهِ تَأْثِيرًا فِي فِعْلِهِ أَيْضًا. ) *التوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ*، مكتبة صبيح مصر، ا، ص 360.

*" و انما قال ايضا ليعلم ان الأختيار ليس بموثر تام بل هو جزء مؤثر و[198] هو خلق الله تعالى الفعل انتهى. "[199]*

اقول و هذا المرجح الاختياري الذي هو مسمى بالكسب على ما يأتى لا يلزم ان يكون له مرجح اخر حتى يلزم التسلسل لأن الفعل يراد به المعنى الحاصل بالمصدر و هو الهيئة الحاصلة للشخص فى الخارج، و يراد به ايضا ايقاع الفاعل لهذا الفعل، و هذا الايقاع هو المعنى المصدري الذي هو المرجح الفعل على الترك امر يعتبره العقل، و لا وجود له فى الخارج، و لو كان لكان لهذا الايقاع ايقاع اخر و هلم جرّا. بل هو امر لا موجود و لا معدوم. و هذا الامر هو الذي يعبر عنه بالكسب و الاختيار المنسوب الى العبد و سيأتي دليله مع بيان حقيقته ان شاء الله تعالى عند ذكر مذهبنا.

اقول حاصل ما تقدم من هذا المذهب ان العبد غير مجبور على الافعال الاختيارية كما هو[200] اعتقاد الجبرية و تقدم بيانه، و لا خالقا لها[201] كما تقوله المعتزلة بل الله سبحانه خلق فى عبده قدرة و

---

[198] خ: – و

[199] خ: – انتهى ؛ قال **صدرالشريعة:** ( وَ إِنَّمَا قَالَ أَيْضًا لِيُعْلِمَ أَنَّ الِاخْتِيَارَ لَيْسَ بِمُؤَثِّرٍ تَامٍّ بَلْ هُوَ جُزْءُ الْمُؤَثِّرِ بِبُرْهَانٍ آخَرَ قَدْ ثَبَتَ أَنَّهُ لَا يُوجَدُ شَيْءٌ إلَّا، و أَنْ يَجِبَ وُجُودُهُ بِالْغَيْرِ فَإِنْ كَانَ الْعَبْدُ مُوجِبًا لِوُجُودٍ بِلَا وَاسِطَةِ أَمْرٍ فَلَا صُنْعَ لَهُ فِيهِ كَمَا لَا صُنْعَ لَهُ فِي وُجُودِهِ، و فِي ذَاتِهِ، وَ إِنْ كَانَ يُتَوَسَّطُ وُجُودَ أَمْرٍ فَذَلِكَ الْأَمْرُ يَجِبُ بِالْمَوْجُودَاتِ الْمُسْتَنِدَةِ إلَى الْوَاجِبِ فَيَخْرُجُ مِنْ صُنْعِ الْعَبْدِ، و إِنْ كَانَ يَتَوَسَّطُ عَدَمَ أَمْرٍ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْعَدَمُ الْعَدَمَ السَّابِقَ عَلَى الْوُجُودِ إذْ لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهِ فَيَكُونُ الْعَدَمُ الَّذِي بَعْدَ الْوُجُودِ، وَ هَذَا الْعَدَمُ لَا يُمْكِنُ إلَّا بِزَوَالِ الْعِلَّةِ التَّامَّةِ لِذَلِكَ الْأَمْرِ أَوْ لِبَقَائِهِ فَالْعِلَّةُ التَّامَّةُ إنْ كَانَتْ مَوْجُودَاتٍ مَحْضَةٍ تَكُونُ وَاجِبَةً بِالِاسْتِنَادِ إلَى الْوَاجِبِ تَعَالَى فَلَا يَقْدِرُ الْعَبْدُ عَلَى إعْدَامِهَا، وَ إِنْ كَانَ لِلْعَدَمِ مَدْخَلٌ فِي تِلْكَ الْعِلَّةِ التَّامَّةِ فَزَوَالُ الْعَدَمِ هُوَ الْوُجُودُ فَيَكُونُ يَتَوَسَّطُ وُجُودَ أَمْرٍ، وَ قَدْ مَرَّ امْتِنَاعُهُ، وَ قَدْ ثَبَتَ بِالْوِجْدَانِ أَنَّ لِلْعَبْدِ صُنْعًا مَا فَلَا يَكُونُ إلَّا فِي أَمْرٍ لَا مَوْجُودٍ، وَ لَا مَعْدُومٍ، وَ لَا يَكُونُ ذَلِكَ الْأَمْرُ وَاجِبًا بِوَاسِطَةِ الْمَوْجُودَاتِ الْمُسْتَنِدَةِ إلَى الْوَاجِبِ تَعَالَى إذْ حِينَئِذٍ يَخْرُجُ مِنْ صُنْعِ الْعَبْد. ) *التَوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ*، مكتبة صبيح مصر ، ا، ص 361.

[200] خ: – هو اعتقاد الجبرية ؛ + تقوله الجبرية على ما هو مبين فى مذهبهم

[201] خ: – خالقا لها ؛ + مختارا ايضا

اختيارا. فاذا توجه العبد بهذا الاختيار المخلوق فيه المسمى بالجزء الاختياري و بالكسب[202] الى فعل من الأفعال التى هي مقدورة للعبد يخلق الله تعالى بمحض فضله ذلك الفعل لعبده،

كما جرت به عادة الله تعالى فى خلقه بأن يخلق الفعل عقب[203] اختيار العبد لهذا الفعل[204]. و لا يخلقه بدونه، فحينيذ[205] يكون هذا الفعل الواقع من العبد مخلوقا لله تعالى ابداعا و احداثا عند اختيار العبد له اي لذلك الفعل، مع ان هذا[206] الاختيار الذي فى العبد بخلقه سبحانه ايضا، و باعتباره اي باعتبار هذا الاختيار يقع التكليف على العبد فيثيبه الله تعالى على الطاعة[207] بمحض فضله ان شاء، و يعاقبه على المعصية[208] بعد له، مع ان[209] الكل بخلقه[210] سبحانه.

و بناء على هذا يكون معنى الاضطرار الواقع فى الدليل السابق[211] ان وجود المشيئة و الارادة و القدرة و الحركة الناشية[212] عن وجود هذه الاسباب المحركة لها حاصل فى العبد من غيره. و هو الله سبحانه

---

[202] خ: – و بالكسب

[203] خ: عقيب

[204] خ: + و ارادته له

[205] خ: فحينئذ

[206] خ: – هذا

[207] خ: طاعته

[208] خ: – على المعصية

[209] خ: – مع ان ؛ + و ان كان

[210] خ: من خلقه

[211] خ: – السابق ؛ + هو

المنفرد بالايجاد لا من العبد نفسه. و ان معنى كونه مختارا هو انه لمّا خلق الله تعالى فى عبده العقل الذي يميز به بين فعل الشيء اذا كان خيرا له، و تركه اذا كان شرا، فبعد الحكم بأحد الامرين تنبعث الارادة و القدرة و المشيئة نحو الفعل او الترك. و هذا لا يناقض القول بأن الكل من خلقه[213] سبحانه. و لكن هذه الموجودات قد ترتب بعضها على بعض، و ان كان الكل من خلقه سبحانه هكذا جرت سنة الله تعالى فى خلقه، و لن تجد لسنة الله تبديلا. و بهذا يكون معنى قول هؤلاء العلماء لا جبر و لا تفويض و لكن امر بين الامرين[214]، فلا خالق و لا مكون و لا شاءي[215] و لا مريد الا الله تعالى. و ان جميع الكاينات[216] محل و مجرا[217] لقضائِه[218] سبحانه.

و على ذلك قول **حجة الاسلام الامام الغزالي** قدس سره ان العبد لو كان يشاء ان يشاء، و لا يشاء ان لم يشأ لكان هذا منزلة للقدم و موقع الغلط. و لكن علمت انه يفعل اذا شاء و يشاء شاء ام لم يشأ فليست المشيئة اليه. اذ لو كانت اليه لافتقرت الى مشيئة اخرى و تتسلسل الى غير النهاية. و اذا لم تكن[219] المشيئة اليه فمهما وجدت المشيئة التى تصرف القدرة الى مقدورها ( انصرفت القدرة لا محالة و لم يكن لها سبيل الى

---

[212] خ: الناشئة

[213] خ: – خلقه ؛ + خلق الله

[214] خ: – و بهذا يكون معنى قول هؤلاء العلماء لا جبر و لا تفويض و لكن امر بين امرين

[215] خ: شائى

[216] خ: الكائنات

[217] خ: مجرى

[218] خ: لقضايه

[219] خ: يكن

المخالفة. فالحركة لازمة ضرورة بالقدرة، و القدرة محركة ضرورة عند انجزام المشيئة، و المشيئة تحدث ضرورة فى القلب. فهذه ضروريات ترتب بعضها على بعض. و ليس للعبد ان يدفع وجود المشيئة و لا انصراف القدرة الى المقدور بعدها، و لا وجود الحركة بعد وجود المشيئة و القدرة. فالعبد مضطر فى الجميع.

## [ مطلب المذهب الرابع: مذهب الماتريدية ]

و اما مذهب امامنا **ابي منصور** الذى هو قدوة كثير من اهل السنة من ساداتنا الحنفية فى مسألة الكسب و الاختيار التى يكون العبد بهما فى فعله مختارا، فانها اى هذه المسئلة من امهات مسائل الاصول و مهمات مباحث المعقول و المنقول التى زلت فى بواديها اقدام بعض العلماء الراسخين و غرقت فى مجارها عقول المتبحرين.

و حقيقة الحق فيها انها سر من اسرار الله تعالى لا يطلع عليه الا خواص عباده. و انى بمعزل من ذلك و لكن لما رأيت المسئلة المذكورة مع كونها من امهات المسائل، اساس كثير من العقائد كحسن بعض الافعال و قبحها اردت ان احرر فى هذه المسئلة على حسب ما وقفت عليه فى كتب علمائنا. و وفقنى الله تعالى لا يراده فى ذلك متبرأ من حولى و قوتى و متمسكا بحول و قوة من ليس الا عليم التعويل، فهو حسبى و نعم الوكيل. و الله يقول الحق و هو يهدى السبيل.

اعلم ان مذهب استاذنا **ابى منصور الماتريدى** على ما نقله فى *التلويح* حيث قال:

*" اجمع المحققون على نفى الجبر عن العبد و نفى القدر و اثبات امر بين الامرين و ان المؤثر فى فعل العبد مجموع خلق الله تعالى و اختيار العبد لا الاول فقط ليكون جبرا و لا الثانى ليكون قدر الا انه مثبت بالوجدان ان للعبد قصدا و اختيارا فى بعض الافعال. و ان ذلك القصد و الاختيار لا يكفى فى وجود الفعل. اذ قد لا يقع مع تحقق وجود جميع اسبابه التى من العبد، و قد يقع من غير تحقق الاسباب التى من عنده. فعلم انه حاصل بخلق الله تعالى اياه عقيب ارادة العبد و قصده الجازم بطريق جرى العادة له تعالى بانه يخلق الفعل عقيب قصد العبد و لا يخلقه بدونه. و قد قيل بمعنى الاول افعال العبد الاختيارية حاصلة بمجموع خلق الله تعالى و فعل العبد. لان التفرقة ضرورية بين الافعال الاختيارية و الاضطرارية، و ليس التفرقة بمجرد كونها موافقة لارادتنا لان الارادة ان كانت صفة بها يرجح الفاعل احد المتساويين على الآخر كالفعل لشيء او تركه و يخصص الاشيا بما هى عليه من الخصوصيات يلزم من وجود الارادة لنا كون الترجيح و التخصيص صادرين منا. و هو المطلوب و ان لم تكن )[220] الأرادة و التخصيص لشيء منا لا تكون الارادة الا مجرد شوق لهذا الشيء، فيجب ان لا يقع فرق بين الأفعال الاختيارية و الاضطرارية التى نشتاق اليها كحركة نبضنا على نسق[221] تشتهي ان يكون عليه لكنا نفرق و نعلم ان الاولى اي الأفعال الاختيارية بفعلنا لا الثانية اي الاضطرارية. و ايضا نفرق فى الافعال الاختيارية بين ما نقدر عليه اي على تركه، و بين*

[220] ر: – بين القوسين

[221] خ: نستق

*من[222] لا نقدر كالانحدار الى صبب بالعدو الشديد الذي لا نقدر على الامساك عنه، و ايضا نفعل بداعية و قد نفعل بلا داعية. فعلم ان العلم الوجداني قاض بأنا نفعل من غير اضطرار و لا وجوب. و نرجح احد مساويين[223] على الآخر. و هذا الترجيح منا هو القصد و الاختيار و سنحققه ان شاء الله تعالى، و ايضا نشاهد خوارق العادات فى صدور الأفعال كالحركات القوية من صاحب القوة الضعيفة، و ذلك كقطع مسافة بعيدة فى طرفة عين و امثال ذلك مما وردت به الاخبار الصحيحة عن الثقاة فى ذلك كله. و لا نزاع فى جواز ذلك كله على الانبياء عليهم الصلاة و السلام الا ان بعض الفقهاء[224] ينكرون جواز امثال ذلك على الاولياء[225]. و الحق جوازه على المفتى به. و ايضا قد تواتر عن الانبياء و الصديقين ان الكفار قصدوهم بانواع الأذى فلم يقدروا على ذلك مع سلامة الآلات و وجود السبب منهم للفعل و الارادة لذلك مع قدرتهم فى ذلك الزمان على امور اشق من هذا كله. فعلم من ذلك ان المؤثر فى وجود الفعل اي الحالة المذكورة ليس قدرة العبدة[226] و ارادته، اذ لو كان ذلك لم يخالف ارادته. و ايضا لو كان ذلك الفعل مؤثرا طبعا فيما جري به[227] العادة لم يوجد الخوارق العاداة[228] انتهى. "[229]*

---

[222] خ: – من ؛ + ما

[223] خ: المتساويين

[224] خ: الفقها

[225] خ: الاوليا

[226] خ: العبد

[227] خ: – به ؛ + عليه

[228] خ: العادات

اقول حاصل ما تقدم هو ان وجود القصد و الاختيار من العبد ليس مؤثرا فى وجود الفعل فقط بل قد جرت عادة الله تعالى فى خلقه. انا متى قصَدنا فعلا اختياريا قصدًا جازمًا يخلق الله[230] لنا ذلك الفعل عقب[231] قصدنا. و ان لم نقصِد لم يخلق.

لا يقال انا نجد من انفسنا انا نقصِد فى بعض الأوقات فعل شيء و لم يخلقه الله تعالى لنا[232]

لأنا نقول ذلك نادر فلم يعتبر على ان لله تعالى خرق العوائد.

ثم ان هذا القصد يعبَر عنه عند مشايخنا بالكسب و الاختيار، و هو اي هذا الكسب و الاختيار اثر قدرة خلقها الله تعالى[233] فى عبده لأن الله تعالى خلق فى عبده قدرة على الفعل الاختياري، فصرف العبد هذه

---

229 خ: – انتهى ؛ قال **صدرالشريعة:** ( فَالْآنَ جِئْنَا إلَى إثْبَاتِ مَا هُوَ الْحَقُّ، وَ هُوَ التَّوَسُّطُ بَيْنَ الْجَبْرِ وَ الْقَدَرِ أَيْ مَا هُوَ حَاصِلٌ بِمَجْمُوعِ خَلْقِ اللَّهِ تَعَالَى وَ فِعْلِ الْعَبْدِ فَنَقُولُ: التَّفْرِقَةُ ضَرُورِيَّةٌ بَيْنَ الْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ وَ الِاضْطِرَارِيَّةِ، وَ لَيْسَتْ التَّفْرِقَةُ بِمُجَرَّدِ كَوْنِهَا مُوَافِقَةً لِإِرَادَتِنَا لِأَنَّ الْإِرَادَةَ إنْ كَانَتْ صِفَةً بِهَا يُرَجِّحُ الْفَاعِلُ أَحَدَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ، وَ يُخَصِّصُ الْأَشْيَاءَ بِمَا هِيَ عَلَيْهِ مِنْ الْخُصُوصِيَّاتِ يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ الْإِرَادَةِ لَنَا كَوْنُ التَّرْجِيحِ وَ التَّخْصِيصِ صَادِرَيْنِ مِنَّا، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ، وَ إنْ لَمْ يَكُونَا صَادِرَيْنِ مِنَّا لَا تَكُونُ الْإِرَادَةُ إلَّا مُجَرَّدَ شَوْقٍ فَيَجِبُ أَنْ لَا يَقَعَ فَرْقٌ بَيْنَ الِاخْتِيَارِيَّةِ، وَالِاضْطِرَارِيَّة الَّتِي تَشْتَاقُ إلَيْهَا كَحَرَكَةِ نَبْضِنَا عَلَى نَسَقٍ نَشْتَهِي أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ لَكِنَّا نُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا، وَ نَعْلَمُ أَنَّ الْأُولَى بِفِعْلِنَا لَا الثَّانِيَةَ، وَأَيْضًا نُفَرِّقُ فِي الِاخْتِيَارِيَّات بَيْنَ مَا نَقْدِرُ عَلَى تَرْكِهِ وَ بَيْنَ مَا لَا نَقْدِرُ عَلَى تَرْكِهِ كَانْحِدَارٍ إلَى صَبَبٍ بِالْعَدْوِ الشَّدِيدِ الَّذِي لَا نَقْدِرُ عَلَى الْإِمْسَاكِ عَنْهُ، وَ كَذَا نُفَرِّقُ فِي التَّرْكِ بَيْنَ مَا نَقْدِرُ عَلَى الْفِعْلِ وَ بَيْنَ مَا لَا نَقْدِرُ أَيْضًا قَدْ نَفْعَلُ بِدَاعِيَةٍ، وَ قَدْ نَفْعَلُ بِلَا دَاعِيَةٍ فَعُلِمَ أَنَّ الْعِلْمَ الْوِجْدَانِيَّ قَاضٍ بِأَنَّا نَفْعَلُ مِنْ غَيْرِ اضْطِرَارٍ وَ لَا وُجُوبٍ، وَ نُرَجِّحُ أَحَدَ الْمُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ الْمَرْجُوحَ، وَ هَذَا التَّرْجِيحُ هُوَ الِاخْتِيَارُ وَ الْقَصْدُ. ثُمَّ مَعَ ذَلِكَ نُشَاهِدُ خَوَارِقَ الْعَادَاتِ فِي صُدُورِ الْأَفْعَالِ كَالْحَرَكَاتِ الْقَوِيَّةِ مِنْ الْقُوَى الضَّعِيفَةِ كَقَطْعِ مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ فِي طَرْفَةِ عَيْنٍ وَ أَمْثَالِهِ، وَ كَذَا فِي عَدَمِ صُدُورِهَا كَمَا تَوَاتَرَ فِي أَخْبَارِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمْ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَالصِّدِّيقِينَ أَنَّ الْكُفَّارَ قَصَدُوهُمْ بِأَنْوَاعِ الْأَذَى فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى ذَلِكَ مَعَ سَلَامَةِ الْآلَاتِ وَ تَوَافُرِ الدَّوَاعِي وَ الْإِرَادَاتِ مَعَ قُدْرَتِهِمْ فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ عَلَى أُمُورٍ أَشَقُّ مِنْ ذَلِكَ فَعُلِمَ أَنَّ الْمُؤَثِّرَ فِي وُجُودِ الْحَرَكَةِ أَيْ الْحَالَةِ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَ قُدْرَةُ الْعَبْدِ وَ إِرَادَتُه. إذْ لَوْ كَانَ لَمْ يُخَالِفْ إرَادَتَهُ وَ لَوْ كَانَ مُؤَثِّرًا طَبْعًا فِيمَا جَرَى عَلَيْهِ الْعَادَةُ لَمْ يُوجَدْ خَوَارِقُ الْعَادَاتِ. ) *التَوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ*، مكتبة صبيح مصر، ا، ص 359.

230 خ: + تعالى

231 خ: عقيب

232 خ: – لنا

233 خ: – تعالى ؛ + سبحانه

القدرة نحو الفعل او الترك هو القصد المعبر عنه بالكسب و الاختيار الذي هو مناط التكليف. فحينيذ[234] يكون هذا القصد صادرا من العبد[235].

و لا يلزم من صدوره منه ان يكون العبد خالقا له لأن الخلق اخراج المعدوم و اعطاؤه الوجود فى الخارج. و ذلك القصد الصادر من العبد المعبر عنه بالكسب امر لا موجود و لا معدوم بل هو نسبة اضافية الى العبد كما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى مفصلا.

فالقدرة فى العبد بخلق الله تعالى لا صرف العبد ذلك القدرة نحو الفعل او الترك لأن هذا الصرف لو كان بخلق الله تعالى قصدا اي ابتداء[236] لكان العبد مجبورا على الفعل غير متمكن من الترك، و هذا ينافى خلق الله تعالى القدرة فى العبد التى من شانها التمكن من الفعل و الترك على سبيل البدل.

ثم ان هذا الصرف المذكور المعبر عنه بالقصدِ و الكسب و الاختيار كذلك يعبر عنه بالميلان القلبي و بالجزء الاختياري و بالحال. و انه امر لا موجود و لا معدوم. و ان ثبوته للعبد بالقرأن[237] العظيم و البرهان العقلي القويم[238].

[234] خ: فحينئذ

[235] خ: + وحده

[236] خ: – اي ابتداء

[237] خ: بالقران

[238] خ: – القويم

فمن الاول قوله تعالى { جزاء بما كانوا يعملون }[239]. فان اضافة العمل الى العباد تدل على ان لهم صنعا فى الفعل. و هذا الصنع ليس الا باعتبار ما لهم فيه من الكسب و الاختيار، اذ لولاه لما اضيف اليهم عملهم، و لما استحقوا عليه ثوابا و لا عقابا لأنه يكون العبد مجبورا فى كل ما يفعله حيث انه لا صنع له فيه بوجه ما.

و مثل ذلك قوله تعالى { فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر }[240]. فان الله تعالى لم يخير عبده بين فعل الايمان و فعل الكفر. اذا كان هو الخالق لأحدهما فى عبده الذي لا صنع له فيه بوجه ما بل يكون هذا التخيير على سبيل التهديد باعتبار ما للعبد فى فعله من الكسب و الاختيار.

و كذلك قوله تعالى { لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت }[241] الى غير ذلك من الأيات على ما لا يخفى.

و اما قوله تعالى { و ما تشاءون الا ان يشاء الله }[242]، فلا دلالة فيها على نفي الكسب[243] عن[244] العبد لأنها تحقيق للحق ببيان ان مجرد مشيئتهم غير كافية فى اتخاذ السبيل المذكور فى الآية قبلها كما هو

---

[239] فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، سورة السجدة 32–17.

أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، سورة الاحقاف 46–14.

جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ، سورة الواقعة 56–24.

[240] وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْفُرْ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِنْ يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاءٍ كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا، سورة الكهف 18–29.

[241] لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ، سورة البقرة 2–286.

[242] وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا، سورة الانسان 76–30.

المفهوم من ظاهر الشرطية. فالمعنى و ما تشاءون اتخاذ السبيل و لا تقدرون على تحصيله فى وقت من الاوقات الا بمشيئة الله[245] تحصيله لكم، اذ لا مدخل[246] لمشيئة العبد الا فى الكسب. و انما الخلق و التاثير[247] بمشية[248] الله تعالى عز و جل[249].

و اما قوله تعالى { و ربك يخلق ما يشاء و يختار ما كان لهم الخيرة }[250]. فان الاختيار هنا كما قال **العلامة الحافظ السيوطي**[251] بمعنى القدرة و الارادة و الانشاء[252] و الابداع. و ذلك خاص بالله تعالى لا يشاركه فيه احد انتهى[253].

---

وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ، سورة التكوير 81–29.

[243] خ: كسب

[244] خ: – عن

[245] خ: + تعالى

[246] خ: دخل

[247] خ: تاثير

[248] خ: بمشيئة

[249] خ: + ابو السعود

[250] وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ، سورة القصص 28–68.

[251] **السيوطى** ؛ هو **عبد الرحمن بن ابي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضيري السيوطي، جلال الدين** (911) : امام حافظ مؤرخ اديب. له نحو 600 مصنف، منها الكتاب الكبير، و الرسالة الصغيرة. نشأ في القاهرة يتيما (مات والده وعمره خمس سنوات) و لما بلغ اربعين سنة اعتزل الناس، و خلا بنفسه في روضة المقياس، على النيل، منزويا عن اصحابه جميعا، كأنه لا يعرف احدا منهم، فألف أكثر كتبه. و بقي على ذلك إلى ان توفي. من كتبه *الإتقان في علوم القرآن* و *إتمام الدراية لقراء النقاية* كلاهما له في علوم مختلفة، و *الأحاديث المنيفة* ، و *الارج في الفرج* و *الاندكار في ما عقده الشعراء من الآثار* و *اسعاف المبطإ في رجال الموطأ* و *الأشباه والنظائر* في العربية، و *الأشباه والنظائر* في فروع الشافعية، و *الاقتراح* في أصول النحو، و *الإكليل في استنباط التنزيل* و *الألفاظ المعربة* و *الألفية في مصطلح الحديث* و *الألفية في النحو* و اسمها *الفريدة* و له شرح عليها، و *إنباء الأذكياء*

و قال **الاصبهاني**[254] فى تفسيره عند قوله تعالى { و يمدهم فى طغيانهم يعمهون }[255]،

*" اعلم أن كل فعل صدر من العبد بالاختيار فله اعتباران ان نظرت الى وجوده و حدوثه و ما هو عليه من وجوه التخصيص فانسب ذلك الى قدرة الله تعالى و ارادته لا شريك له، و ان نظرت الى تميزه*[256] *عن القسري الضروري فانسبه من هذه الحيثية الى العبد. و هي النسبة المعبر عنها شرعا بالكسب فى قوله تعالى { لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت }*[257]*، و قوله تعالى { بما كسبت ايديهم*

---

*لحياة الأنبياء* رسالة، و *بديعية وشرحها* عندي و *بغية الوعاة، في طبقات اللغويين والنحاة* و *التاج* و غير ذلك انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، III، ص 301.

[252] خ: الانشا

[253] خ: – انتهى

[254] **محمود بن عبد الرحمن (أبي القاسم) ابن أحمد بن محمد، أبو الثناء، شمس الدين الأصفهاني، أو الأصبهاني:** مفسر، كان عالما بالعقليات. ولد و تعلم في أصبهان. و رحل إلى دمشق فأكرمه أهلها، و أعجب به ابن تيمية. و انتقل إلى القاهرة فبنى له الأمير (قوصون) الخانقاه بالقرافة، و رتبه شيخا فيها، فاستمر الى أن مات بالطاعون في القاهرة. من كتبه *التفسير* في صوفية (دار الكتب الشعبية 1: 43) مخطوطة كاملة نفيسة (843 ورقة) كبير، منه الجزء الرابع مخطوط، سماه *أنوار الحقائق الربانية*. قال الصفدي: رأيته يكتب في تفسيره من خاطره من غير مراجعة، و *تسديد القواعد في شرح تجريد العقائد* للنصير الطوسي، و *شرح فصول النسفي* و *مطالع الأنظار في شرح طوالع الأنوار* للبيضاوي و *ناظرة العين* مصور في معهد المخطوطات، في المنطق، مع شرحه *ناضرة العين* لأحمد بن عمر المالكي (795) ، و *البيان في شرح مختصر ابن الحاجب*، و *بيان معاني البديع شرح البديع لابن الساعاتي* في أصول الفقه، و *شرح مطالع الأنوار* للأرموي في المنطق، و *شرح كافية ابن الحاجب* و *شرح منهاج البيضاوي*. انظر: *الأعلام* لخير الدين الزركلي الدمشقي، دار العلم للملايين، بيروت 2002، VII، ص 176.

[255] اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ، سورة البقرة 2–15.

[256] خ: تمييزه

[257] لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانْصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ، سورة البقرة 2–286.

*}[258]. فاذا تقرر تعدد الاعتبار فمدهم بالطغيان مخلوق لله تعالى فأضافه اليه و من حيث كونه واقعا منهم على وجه الاختيار المعبر عنه بالكسب اضافه اليهم انتهى. "[259]*

و اما قوله تعالى { و الله خلقكم و ما تعملون }[260] فان هذه الأية الكريمة لا تدل على ان كسب العبد ايضا مخلوق[261].

فقد[262] قال[263] الامام مسعود **التفتازاني:**

*" ان المراد بالفعل المخلوق المعنى الحاصل بالمصدر لا المعنى المصدري الذي هو ايقاع الفاعل الفعل، مثلا اذا قام زيد فقد حصل له حالة هي هيئة القيام الموجودة فى الخارج، فهذه الهيئة المذكورة هي المعنى الحاصل بالمصدر مخلوقة لله تعالى. و اما المعنى المصدر الذي هو ايقاع زيد لهذه الهيئة فان هذا الايقاع امر يعتبره العقل لا وجود له فى الخارج حتى يتعلق به الخلق. و هو اي هذا*

---

[258] ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ، سورة الروم 30–41.

وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ، سورة الشورى 42–30.

[259] خ: – انتهى ؛ قال **الاصفهاني:** ( اعلم أن كل فعل صدر من العبد بالاختيار فله اعتباران ان نظرت الى وجوده و حدوثه و ما هو عليه من وجوه التخصيص فانسب ذلك الى قدرة الله تعالى و ارادته لا شريك له، و ان نظرت الى تميزه259 عن القسري الضروري فانسبه من هذه الحيثية الى العبد. و هي النسبة المعبر عنها شرعا بالكسب فى قوله تعالى { لها ما كسبت و عليها ما اكتسبت }259، و قوله تعالى { بما كسبت ايديهم }259. فاذا تقرر تعدد الاعتبار فمدهم بالطغيان مخلوق لله تعالى فأضافه اليه و من حيث كونه واقعا منهم على وجه الاختيار المعبر عنه بالكسب اضافه اليهم. ) *انوار حقائق الربانية فى تفسير اللطائف القرآنية*، مكتبة سليمانية، قسم لاله لي، 136، ص 129b.

[260] وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ، سورة الصافات 37–96.

[261] خ: + لله تعالى

[262] خ: – فقد ؛ + لما

[263] خ: قاله

*الايقاع هو المسمى عند العلماء بصرف القدرة الموجودة فى العبد نحو الفعل او الترك على سبيل البدل. و هو اي هذا الصرف لا موجود و لا معدوم بل واسطة بين الشيئين. "*[264]

و على هذا المعنى قال الامام المذكور فى *العقايد*[265] *النسفية*[266] عند الاستدلال بهذه الاية[267] ما نصه حيث قال[268]:

*" و يشمل الافعال لم نرد بالفعل المعنى المصدري الذي هو الايجاد و الايقاع بل الحاصل بالمصدر الذي متعلق الايجاد و الايقاع، اعنى ما يشاهد من الحركات و السكنات مثلا انتهى. "*[269]

---

264 قال **صدرالشريعة:** ( أَنَّ الْفِعْلَ يُرَادُ بِهِ الْمَعْنَى الَّذِي وُضِعَ الْمَصْدَرُ بِإِزَائِهِ وَ يُمْكِنُ أَنْ يُرَادَ بِهِ الْمَعْنَى الْحَاصِلُ بِالْمَصْدَرِ فَإِنَّهُ إذَا تَحَرَّكَ زَيْدٌ فَقَدْ قَامَتْ الْحَرَكَةُ بِزَيْدٍ فَإِنْ أُرِيدَ بِالْحَرَكَةِ الْحَالَةُ الَّتِي تَكُونُ لِلْمُتَحَرِّكِ فِي ايِّ جُزْءٍ يُفْرَضُ مِنْ أَجْزَاءِ الْمَسَافَةِ فَهِيَ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَ إِنْ أُرِيدَ بِهَا إيقَاعُ تِلْكَ الْحَالَةِ فَهِيَ الْمَعْنَى الْأَوَّلُ، وَ الْمَعْنَى الثاني مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ أَمَّا الْأَوَّلُ فَأَمْرٌ يَعْتَبِرُهُ الْعَقْلُ، وَ لَا وُجُودَ لَهُ فِي الْخَارِجِ إذْ لَوْ كَانَ لَكَانَ لَهُ مَوْقِعٌ، ثُمَّ إيقَاعُ ذَلِكَ الْإِيقَاعِ يَكُونُ وَاقِعًا إلَى مَا لَا يَتَنَاهَى فَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ فِي طَرَفِ الْمَبْدَأِ فِي الْأُمُورِ الْوَاقِعَةِ فِي الْخَارِجِ وَ هُوَ مُحَالٌ، وَ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ أَنَّهُ إذَا أَوْقَعَ الْفَاعِلُ شَيْئًا وَاحِدًا فَقَدْ أَوْجَدَ أُمُورًا غَيْرَ مُتَنَاهِيَةٍ، وَ هَذَا بَدِيهِيُّ الِاسْتِحَالَةِ عَلَى أَنَّ كَوْنَ الْإِيقَاعِ أَمْرًا غَيْرَ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ أَظْهَرُ عَلَى مَذْهَبِ الْأَشْعَرِيِّ فَإِنَّ التَّكْوِينَ عِنْدَهُ أَمْرٌ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الْخَارِجِ. ) *التوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ*، مكتبة صبيح مصر، ا، ص 338.

265 خ: العقائد

266 *عقائد النسفي*: و هو للشيخ **نجم الدين ابو حفص عمر بن محمد** المتوفى سنة 537 سبع و ثلاثين و خمسمائة. و هو: متن متين. اعتنى عليه جماعة من الفضلاء، فشرحه العلامة **سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني** المتوفى سنة 791 احدى و تسعين و سبعمائة. و فرغ منه في شعبان، سنة 768، ثمان وستين و سبعمائة. قال ان المختصر المسمى بالعقائد يشتمل على غرر الفوائد، في ضمن فصول هي للدين قواعد واصول، مع غاية من التنقيح والتهذيب ... الخ. انظر: *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة او الحاج خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت، اا، ص 1145.

267 خ: + الكريمة

268 خ: – حيث قال

269 خ: – انتهى ؛ قال **التفتازاني:** ( النصوص الواردة فى ذلك كقوله تعالى { و الله خلقكم و ما تعلمون } اى عملكم على ان ما مصدرية لئلا يحتاج الى حذف الضمير او معمولكم على ان ما موصولة. و يشتمل الافعال لأنا اذا قلنا: افعال العباد مخلوقة لله تعالى او للعبد؟ لم نرد بالفعل المعنى المصدرى الذى هو الايجاد و الايقاع بل الحاصل بالمصدر الذى هو متعلق الايجاد و الايقاع، اعنى ما نشاهده من الحركات و السكنات مثلا، و

ثم الدليل على ان هذا الايقاع[270] الذى هو صرف القدرة نحو الفعل او الترك انه امر لا موجود و لا معدوم هو انه لو كان موجودا فى الخارج لكان له مُوقع. ثم ايقاع هذا[271] الايقاع يكون واقعا الى ما لا يتناهى، فيلزم التسلسل فى طرف المبدأ، و هو محال.

و لأنه يلزم انه اذا اوقع الفاعل الفاعل[272] شياء[273] واحدا فقد اوجد امورا لا[274] تتناهي[275]، و هذا بديهي الاستحالة و لا يمكن ان ينتهي الى ايقاع قديم لانه يستلزم حينيذ[276] قدم الحادث ضرورة انه لا يصور[277] ايقاع بالمعنى المصدري[278] من غير شى يقع به، و لا يلزم من ذلك نفي صفة التكوين الثابتة له[279] تعالى التى بها ايجاد جميع الموجودات الممكنة لأنها ليست بهذا المعنى على ما لا يخفى بل هى صفة

---

الذهول عن هذه النكتة قد يتوهم أن الاستدلال بالاية موقوف على كون ما مصدرية كقوله تعالى { الله خالق كل شئ } اى ممكن بدلالة العقل. و فعل العبد شئ ممكن كقوله تعالى { افمن يخلق كمن لا يخلق } فى مقام التمدح بالخالقية و كونها مناطا لاستحقاق العبادة. ) *شرح العقائد النسفية*، مكتبة الكليات الازهرية القاهرة، ص 55.

270 خ: + المذكور

271 خ: – هذا ؛ + ذلك

272 خ: – الفاعل

273 خ: شيئا

274 خ: – لا ؛ + غير

275 خ: – تتناهي ؛ + متناهية

276 خ: حينئذ

277 خ: يتصور

278 خ: المصدر

279 خ: + سبحانه و

حقيقية ثابتة لله تعالى مبدأ جميع الاضافات التى هي اخراج المعدوم من العدم الى الوجود، و هي غير صفة القدرة على ما هو مبين فى محله، و لا يمكن ان يكون هذا الايقاع المذكور معدوما ايضا لأن العدم لا يصلح أن يكون علة و سببا للفعل الموجود الصادر من العبد[280] بهذا أن الأيقاع الذي هو المعنى المصدري المعبر عنه بصرف القدرة نحو الفعل او الترك انه امر لا موجود و لا معدوم بل هو واسطة بين الشيئين[281] اي العدم و الوجود[282].

ثم ان من من[283] العلماء[284] من انكر هذه الواسطة. و الدليل على ثبوتها هو ان وجود الاشياء[285] مخالف لماهياتها، و الوجود الذي هو هذا الوصف ليس بموجود، و لو كان موجودا لساوى مسماه من حيث الماهية و يحتاج حينيذ[286] الى وصفه بالوجود، و هذا الوجود الثاني يحتاج الى ذلك ايضا فيلزم التسلسل، و لا بمعدوم لأن العدم مناف للوجود، و الشيء لا يتصف بمنافيه فثبت أن الوجود لا موجود و لا معدوم، و هو الواسطة بينهما.

[280] خ: + فثبت

[281] خ: بينهما

[282] خ: – اي العدم و الوجود

[283] خ: – من

[284] خ: العلما

[285] خ: الاشيا

[286] خ: حينئذ

و ايضا قد ثبت بالبداهة أنه لا يوجد شى الا و ان يكون وجوده بالغير، و الا يلزم ان يترجح وجود الاشياء[287] بنفسها من غير مرجح و هو باطل بالاجماع لأنه يلزم على ذلك[288] عن الواجب تعالى، و هو محال.

ثم ان كان العبد موجبا لوجود الفعل بلا واسطة امر فحينيذ[289] لا صنع للعبد فى ذلك كما لا صنع له فى وجود نفسه و[290] ذاته. و ان كان فعل العبد بواسطة وجود امر يلزم أن يكون هذا[291] الى امر آخر حتى يوجد به و ينتهي ذلك الى الواجب تعالى فيخرج من صنع العبد و يلزم الجبر[292]. خلافه و ان كان ذلك الشيء الصادر من العبد بتوسط عدم امر اخر مفروض عدمه فكذلك لا صنع للعبد فى ذلك العدم الأصليّ السابق على الوجود و يخرج ايضا من صنع[293].

[287] خ: الاشيا

[288] خ: + الاستغنا

[289] خ: فحينئذ

[290] خ: + فى

[291] خ: + الامر ايضا مستندا

[292] خ: + و المفروض

[293] خ: + العبد

و ايضا العدم لا يصلح ان يكون علة و سببا للشيء الموجود قد ثبت بالوجدان أن للعبد صنعا ما فلا يكون هذا الصنع الا فى امر لا موجود و لا معدوم. و هو القول بالحال[294] الذي هو صرف القدرة نحو الفعل او الترك كما تقدم بيانه[295] المسمي عند مشايخنا بالكسب و الاختيار الذي لا يجب عنده وجود للأثر.

و قد قال المشايخ فى الفرق بينه و بين الخلق:

*"ان ما يقع به المقدور مع صحة انفراد القادر به فهو خلق، و ما يقع به المقدور لا مع صحة انفراد القادر به فهو كسب."*

و قد قيل ايضا فى الفرق بينهما:

*"ان مقدورات الله تعالى قسمان، الاول ما يصح انفراد القادر به مع تحقق الانفراد كما فى الموجودات التى لا صنع للعبد فيها. و الثانى مايصح انفراد القادر به لكن لا يكون منفردا بل يكون لقدرة العبد مدخل فيه كالافعال الاختيارية للعباد."*

و هذا تأييد لما قبله لا تفسير و لا بيان فرق آخر غير الاول.

و قد[296] قيل ايضا فى الفرق بينهما مع الاشارة الى تفسير الكسب:

---

[294] في اصطلاح المتكلّمين يطلق لفظ الحال على ما هو صفة لموجود لا موجودة و لا معدومة. فقيد الصفة يخرج الذوات فإنها امور قائمة بانفسها، فهي امّا موجودة او معدومة و لا واسطة بينهما. و المراد بالصفة ما يكون قائما بغيره بمعنى الاختصاص الناعت فيدخل الاجناس و الفصول في الاحوال، و الاحوال القائمة بذاته تعالى كالعالمية و القادرية عند من يثبتها. و قولهم لموجود اي سواء كان موجودا قبل قيام هذه الصفة او معه فيدخل الوجود عند من قال فانه حال، فهذا القيد يخرج صفة المعدوم فانها معدومة فلا تكون حالا. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، ا، ص 611.

[295] خ: – بيانه

*"ما وقع لا فى محل قدرته فهو خلق و ما وقع فى محل قدرته فهو كسب فالخلق امر اضافي يجب ان يقع به المقدور لا فى محل قدرته و يصح انفراد القادر به اي بايقاع المقدور بذلك الأمر. و الكسب امر اضافي يقع به المقدور فى محل القدرة و لا يصح انفراد القادر به اي بايقاع المقدور بذلك الامر. فالكسب لا يوجب وجود المقدور بل يوجب[297] اتصاف الفاعل بذلك المقدور انتهى."*[298]

اقول مثال ذلك[299] زيد مصلّ و زانٍ فان اتصاف زيد بالصلاة و الزنا انما هو بسبب كسبه و صرف ارادته حتى ان[300] باعتبار كون الكسب الذي هو نرجح احد المتساويين على الآخر صادرا منه حقيقة.

فالحاصل من مذهب علماينا[301] الماتريدية على ما هو مقرر سابقا انه لا خالق و لا مكون الا الله تعالى، و ان الأفعال كلها بخلقه سبحانه لأنه لا خالق سواه. و معلوم أن من الافعال ما هو قبيح، و الله

---

[296] خ: – قد

[297] خ: + من حيث هو كسب

[298] خ: – انتهى ؛ قال **صدرالشريعة:** ( وَ قَدْ قَالَ مَشَايِخُنَا: إنَّ مَا يَقَعُ بِهِ الْمَقْدُورُ مَعَ صِحَّةِ انْفِرَادِ الْقَادِرِ بِهِ فَهُوَ خَلْقٌ، وَ مَا يَقَعُ بِهِ الْمَقْدُورُ لَا مَعَ صِحَّةِ انْفِرَادِ الْقَادِرِ بِهِ فَهُوَ كَسْبٌ، ثُمَّ إنَّ مَقْدُورَاتِ اللَّهِ قِسْمَانِ: الْأَوَّلُ مَا يَصِحُّ انْفِرَادُ الْقَادِرِ بِهِ مَعَ تَحَقُّقِ الِانْفِرَادِ كَمَا فِي الْمَوْجُودَاتِ الَّتِي لَا صُنْعَ لِلْعَبْدِ فِيهَا، وَ الثَّانِي مَا يَصِحُّ انْفِرَادُ الْقَادِرِ بِهِ لَكِنْ لَا يَكُونُ مُنْفَرِدًا بَلْ يَكُونُ لِقُدْرَةِ الْعَبْدِ مَدْخَلٌ مَا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ كَالْأَفْعَالِ الِاخْتِيَارِيَّةِ لِلْعِبَادَةِ، وَ قَدْ قِيلَ مَا وَقَعَ لَا فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ فَهُوَ خَلْقٌ، وَ مَا وَقَعَ فِي مَحَلِّ قُدْرَتِهِ فَهُوَ كَسْبٌ، هَذَا وَإِنْ كَانَ تَفْسِيرًا آخَرَ لَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ الْمَجْمُوعُ تَفْسِيرٌ وَاحِدٌ فَالْخَلْقُ أَمْرٌ إضَافِيٌّ يَجِبُ أَنْ يَقَعَ بِهِ الْمَقْدُورُ لَا فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ، وَ يَصِحُّ انْفِرَادُ الْقَادِرِ بِإِيقَاعِ الْمَقْدُورِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ، وَ الْكَسْبُ أَمْرٌ إضَافِيٌّ يَقَعُ بِهِ الْمَقْدُورُ فِي مَحَلِّ الْقُدْرَةِ وَ لَا يَصِحُّ انْفِرَادُ الْقَادِرِ بِإِيقَاعِ الْمَقْدُورِ بِذَلِكَ الْأَمْرِ فَالْكَسْبُ لَا يُوجِبُ وُجُودَ الْمَقْدُورِ بَلْ يُوجِبُ مِنْ حَيْثُ هُوَ كَسْبٌ اتِّصَافَ الْفَاعِلِ بِذَلِكَ الْمَقْدُورِ.) *التَوْضِيح فِي حَلِّ غَوَامِضِ التَّنْقِيحِ*، مكتبة صبيح مصر، ا، ص 361.

[299] خ: + كان يقال

[300] خ: + النسبة اليه حقيقة

[301] خ: علمائنا

سبحانه منزه عن القبايح[302] كان الحسن بعض الأفعال و قبحها اعتبارات راجعة الى الكسب المنسوب الى العبد الصادر منه[303] دون الخلق، و تستند الى العبد لا الى الله تعالى. و ذلك لأن خلق الله تعالى المعصية ليس بمعصية، و خلق القبيح ليس بقبيح بل انما يتضمن مصالح[304] الله تعالى اعلم[305] بها. و انما القبيح كسب المعصية فلا يقبح من الله خلقها، و يقبح من العبد كسبها.

فعلم من هذا كله ان حقيقة كسب العبد هو انه لما خلق الله تعالى فى عبده قدرة على الفعل الاختياري التى يتمكن العبد فيها بين فعل الشي و تركه على سبيل البدل، فالعبد ان شاء صرف هذه القدرة نحو الفعل او الترك، فهذا الصرف بعينه هو الكسب الذي هو مناط التكليف الصادر من العبد[306] المبنى عليه الحسن و القبح و الثواب[307] و العقاب[308]. و هو فعل العبد الذي هو المعنى المصدري المتقدم بيانه

302 خ: القبائح

303 خ: + حقيقة

304 خ: + محيط علم

305 خ: – اعلم

306 خ: + وحده

307 الثواب: ما يستحق به الرحمة و المغفرة من الله تعالى، و الشفاعة من الرسول صلى الله عليه وسلم، و قيل: الثواب: هو إعطاء ما يلائم الطبع. انظر: *كتاب التعريفات* لالسيد الشريف الجرجاني، مكتبة لبنان، بيروت 1985، ص 72.

308 العقاب: بالكسر و بالقاف هو ما يلحق الإنسان بعد الذّنب من المحنة في الآخرة. و أمّا ما يلحقه من المحنة بعد الذّنب في الدنيا فيسمّى بالعقوبة. انظر: *موسوعة كشاف اصطلات الفنون و العلوم* لمحمد علي التهانوي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان 1996، II، ص 1192.

و لا يلزم من كونه فعل العبد صادرا منه ان يكون العبد خالقا له لان الخلق حراج[309] المعدوم و اعطاؤه الوجود بالخارج. و اما ذلك الصرف المنسوب الى العبد المسمى عند المشايخ بالكسب و الاختيار فأنه امر لا موجود و لا معدوم لأنه ناشيء عن قدرة فى العبد كائنة تلك القدرة بخلقه[310] سبحانه[311]. فعلى جميع ما تقدم يحصل الفعل الاختياري بخلق الله تعالى و اختيار العبد.

و هذا ما يسر الله تعالى لي جمعه مع بيانه من مسئلة الكسب و الاختيار التى يحصل بها[312] للعبد[313] تمام حقيقة الايمان. و اسئله سبحانه أن يثبتنى و المسلمين[314] الى انتهاء الآجال، و ان يمحنى[315] و اياهم الثواب الجزيل و الفوز فى جنات النعيم، و ان يوفقنا من فضله و كرمه[316] لما يحبه و يرضاه و يعيننا على دوام ذكره و شكره و حسن عبادته انه على ما يشاء قدير و بالاجابة جدير.

---

309 خ: اخراج

310 خ: بخلق الله

311 خ: + و تعالى

312 خ: – بها

313 خ: + به

314 خ: + على ذلك

315 خ: يمنحنى

316 خ: – كرمه

و الحمد لله وحده. و الصلاة و السلام[317] على من لا نبي بعده. قال المؤلف حفظ[318] الله تعالى وجوده[319]، و ادام فضله و جوده[320].

و كان الفراغ من تسويد هذه الرسالة على يد مؤلفها احقر الخليقة. و من هو لا شئ فى الحقيقة. خادم نعال اهل الحقيقة و الطريقة، عبد القادر ابن المرحوم الشريف[321] السيد محمد درويش افندي الحمزاوي غفر الله ذنوبهما، و ملأ من زلال العفو ذنوبهما[322]، وله الحمد على ما اليهم و علم، و صلى الله على سيدنا محمد النبي المكرم، و[323] آله و صحبه و سلم.

آمين.

و ذلك. 1268[324].

---

[317] خ: – و السلام

[318] خ: حفظه

[319] خ: – وجوده

[320] خ:– و ادام فضله و جوده

[321] خ: – الشريف

[322] خ: – و ملأ من زلال العفو ذنوبهما

[323] خ: + على

[324] خ: – و ذلك 1268 ؛ + تمت وفد بالخير عمت بقلم الفقير الحقير اليه تعالى عز شانه احقر الكتاب الفانى المرجو غفر ربه المتعالى محمد متوللى اسكندرانى غفر الله عنه و عن جميع المسلمين. آمين. 1270.